

قانون رقم (2) لسنة 1423 م بشأن تنظيم المؤتمرات الشعبية

مؤتمر الشعب العام ، ،

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لسنة 1403 و. ر الموافق 1993 م التي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية « مؤتمر الشعب العام » في دور انعقاده العادي في الفترة من 10 الى 17 شعبان 1403 و. ر الموافق من 22 الى 29 اى النار 1994 م .

وبعد الاطلاع على الاعلان عن قيام سلطة الشعب .

وعلى القانون رقم « 9 » لسنة 84 م في شأن تنظيم المؤتمرات الشعبية .

وعلى القانون رقم « 16 » لسنة 1992 م بشأن الهيكلة الادارية .

صبيح القانون الآتي

المادة الاولى

المؤتمرات الشعبية الأساسية هي النظام السياسي والادارى في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى فهي التي تملك اتخاذ القرارات المنظمة لشئون حياتها ولعلاقاتها مع غيرها من الدول فالسلطة كل السلطة للشعب بالمؤتمرات الشعبية الأساسية استرشادا بشريعة المجتمع « القرآن الكريم » في قوله تعالى « وامرهم شورى بينهم » .

المادة الثانية

يتنظم الشعب العربى الليبى في مؤتمرات شعبية أساسية لممارسة السلطة ، ويراعى في تحديد النطاق الجغرافى لكل مؤتمر شعبي أساسى ان يكون عدد السكان به يتراوح بين الحدين الأدنى والأعلى المقررين وذلك باستثناء المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في المناطق النائية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويصدر بتحديد النطاق الجغرافى للمؤتمر الشعبى الأساسى والحدين الأدنى والأعلى لعدد السكان قرار من أمانة مؤتمر الشعب العام .

المادة الثالثة

تكون العضوية في المؤتمرات الشعبية الأساسية بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى للمواطنين الذين اتموا سن الرشد .
كما تكون العضوية لحامل الجنسية العربية من غير الليبيين اذا ولدوا في ذلك .
ويستثنى من شرط السن المنصوص عليه في الفقرة السابقة الطلبة والطلبات الذين اجتازوا مرحلة التعليم الاساسي .

المادة الرابعة

- المؤتمرات الشعبية الاساسية هي الاداة الوحيدة لممارسة السلطة في البلاد واتخاذ كافة القرارات المنظمة لشئون حياتها ، ولها بصفة خاصة اتخاذ القرارات التالية :-
- 1 - اقرار القوانين في مختلف المجالات بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .
 - 2 - وضع وقرار الخطط الاقتصادية والميزانيات العامة .
 - 3 - التصديق على المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والدول الاخرى .
 - 4 - تحديد علاقة الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بغيرها من الدول .
 - 5 - وضع السياسات العامة في مختلف .
 - 6 - البت في شئون السلم والحرب .
 - 7 - اختيار ومساءلة اماناتها ولجانها الشعبية .

المادة الخامسة

لاتكون القوانين واللوائح والقرارات التي تصدرها المؤتمرات الشعبية الأساسية وقبلاً لأحكام هذا القانون نافذة الابدع صياغتها من مؤتمر الشعب العام ونشرها في الجريدة الرسمية ، وذلك فيما عدا ما يكون ذا طابع محلي لا يتعارض مع قرارات نافذة للمؤتمرات الشعبية الاساسية .

المادة السادسة

- تكون لكل مؤتمر شعبي أساسي أمانة ادارية يتم اختيارها وفقا للضوابط التالية :
- 1 - الالتزام الخلقى والايمان بفكر الثورة قولاً وعملاً:
 - 2 - ان يكون محمود السيرة وحسن السمعة .
 - 3 - الا يكون قد حكم عليه في جناية أو جناية مخلة بالشرف ولون كان قد رد اليه اعتباره .
 - 4 - ان يكون متمتعاً بجنسية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ومؤهلاً في مجال العمل المراد التصعيد له .
 - 5 - ان يكون ملتزماً بحضور جلسات المؤتمرات الشعبية الاساسية وان لا يكون قد أسقط شعبياً .
 - 6 - أن لا يكون متزوجاً بأجنبية .
 - 7 - أن يكون قد أنهى التدريب العسكري المقرر قانوناً .
 - 8 - أن يلتزم بتقديم اقرار الذمة المالية وفقاً للقانون .
- وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون عدد أعضاء الامانة وكيفية اختيارهم ومواعيد التصعيد لاختيارهم ومدة عمل الامانة .

المادة السابعة

- أمانة المؤتمر الشعبي الأساسي هي ادراته في صياغة ومتابعة تنفيذ قراراته وتتولى على وجه الخصوص مايلي :-
- 1 - ادارة وتنظيم جلسات المؤتمر الشعبي الاساسى وصياغة قراراته وتدوين محاضره وذلك في الحدود المقررة قانوناً .
 - 2 - متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الشعبي الاساسى مع اللجنة الشعبية للمؤتمر .
 - 3 - عقد الاجتماعات التقابلية مع اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الاساسى .
 - 4 - مراجعة محاضر الاجتماعات والقرارات التى تتخذها اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الاساسى للتأكد من مطابقتها للتشريعات النافذة .
 - 5 - الاشراف اليومى على سير عمل الامانة .

- 6 - التنسيق مع أمانة مؤتمر الشعب العام في المسائل التنظيمية المتعلقة بالمؤتمر الشعبي الاساسى .
- 7 - عقد المؤتمر الشعبي الاساسى في مؤتمر واحد أو في تجمعات حسب دواعى الكثافة السكانية والمسافة بين اى تجمع واخر.

المادة الثامنة

يؤدى أمناء وأعضاء امانات المؤتمرات الشعبية أمام المؤتمر الذى اختارهم بمينا بالصيغة التالية :-

((اقسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على النظام القائم على ثورة الفاتح العظيمة وان أرعى مصالح الشعب وسلامة الوطن وان اجسد قيم الثورة وان اخضع لسلطة الشعب واحترم القانون وان اؤدى اعمالى بالذمة والصدق)) .

المادة التاسعة

لا يجوز لامناء المؤتمرات الشعبية الاساسية اتخاذ اى قرار أو اصدار اية توجيهات أو تعليمات بصفاتهم الى اية جهة عامة كانت او خاصة محلية أو أجنبية او لاي عضو من أعضاء المؤتمرات الشعبية الاساسية الا اذا كان ذلك تبليغا لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية .

وفى جميع الاحوال يجب أن تصدر القرارات أو التوجيهات أو التعليمات بصفة كتابية مع الاشارة الى قرار المؤتمرات الشعبية الاساسية الصادر فى الخصوص وان توجه تلك القرارات او التعليمات او التوجيهات الى الجهة المسئولة عن التنفيذ .

المادة العاشرة

مؤتمر الشعب العام هو ملتقى أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية .

المادة الحادية عشرة

يتولى مؤتمر الشعب العام ما يلى :

- 1 - صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تتخذها فى دوراتها العامة

- وصياغة جدول الاعمال العام الذى تفضحه المؤتمرات الشعبية.
- 2 - اختيار امانة له ومسئولتها.
- 3 - اختيار أمين وأعضاء امانة اللجنة الشعبية العامة وقبول استقالتهم وأعفائهم من وظائفهم.
- 4 - مساءلة اللجنة الشعبية العامة واللجان الشعبية العامة النوعية.
- 5 - اختيار رئيس المحكمة العليا ومستشارها ورئيس محكمة الشعب ورئيس مكتب الادعاء الشعبى والنائب العام.
- 6 - اختيار ومسئولة أمين اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية ومحافظ مصرف ليبيا المركزى ونائبه.
- 7 - تحديد القطاعات التى تدار بلجان شعبية عامة نوعية.

المادة الثانية عشرة

مع عدم الاخلال بأحكام المادتين الرابعة والحادية عشرة ، لمؤتمر الشعب العام اتخاذ القرارات التى يرى المؤتمر لزوما لاتخاذها والتى لا تتعارض مع قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية.

المادة الثالثة عشرة

أمانة مؤتمر الشعب العام هى ادراته فى متابعة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية.

المادة الرابعة عشرة

- تختص امانة مؤتمر الشعب العام بالآتى :-
- 1 - الدعوة لاجتماعات مؤتمر الشعب العام فى دوراته المختلفة.
 - 2 - تحديد مواعيد اجتماعات المؤتمرات الشعبية الاساسية فى دوراتها المختلفة.
 - 3 - دعوة المؤتمرات الشعبية الاساسية للاجتماعات غير العادية والطارئة بناء على طلبها.
 - 4 - عقد الاجتماعات مع امانة اللجنة الشعبية العامة.

- 5 - متابعة اعمال اللجنة الشعبية العامة واللجان الشعبية العامة النوعية .
- 6 - التحقيق مع المصعدين من مؤتمر الشعب العام أو الاذن بالتحقيق معهم من قبل الجهات المختصة قانونا واتخاذ الاجراء اللازم وعرض الامر على مؤتمر الشعب العام عند الاقتضاء .
- 7 - الاشراف والمتابعة والضبط للجهات التابعة لمؤتمر الشعب العام ولها في سبيل ذلك عقد الاجتماعات معها ومراجعة محاضر اجتماعاتها وقراراتها والتأكد من عدم مخالفتها للقوانين واللوائح .
- 8 - اصدار اللوائح والقرارات المنظمة للشئون الادارية والمالية لامانة مؤتمر الشعب العام .
- 9 - اصدار اللوائح والقرارات الادارية والمالية المنظمة لعمل أمانات المؤتمرات الشعبية الاساسية .
- 10 - التحقيق مع أمناء واعضاء امانات المؤتمرات الشعبية الاساسية في حالة مخالفة القوانين واللوائح النافذة واخطار المؤتمر الشعبي الاساسى المختص بتسيجة التحقيق .

المادة الخامسة عشرة

يؤدى المصعدون من قبل مؤتمر الشعب العام بمبنا بالصيغة التالية :
« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام القائم على ثورة القاتح العظيمة وان ارعى مصالح الشعب وسلامة الوطن وان أجسد قيم الثورة وأن اخضع لسلطة الشعب واحترم القانون وان اؤدى اعمالى بالذمة والصدق » .
ويكون اداء الحين امام مؤتمر الشعب العام أو أمانته .

المادة السادسة عشرة

لامانة مؤتمر الشعب العام بجميع قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية فيما يتعلق بجدول الاعمال وباقى بنود الجدول الواردة من الجهات المختصة وعرضها على المؤتمرات الشعبية الاساسية .

المادة السابعة عشرة

العقوبات التي يجوز توقيعها على المصعدين من قبل مؤتمر الشعب العام هي :

- 1 - لفت النظر.
- 2 - الإنذار.
- 3 - اللوم.
- 4 - الخصم من الراتب.
- 5 - الوقف عن العمل.
- 6 - الاعفاء من العمل الشعبي.
- 7 - الحرمان من التصعيد الشعبي.

المادة الثامنة عشرة

أ) لمانة مؤتمر الشعب العام توقيع احدى العقوبات المنصوص عليها في البنود (1-2-3-4-5) من المادة السابقة على المصعدين من مؤتمر الشعب العام.
ب) يكون توقيع عقوبة الاعفاء من العمل الشعبي بقرار من مؤتمر الشعب العام.
ج) تكون عقوبة الحرمان من التصعيد الشعبي بحكم من محكمة الشعب وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات الخاصة بتطبيق احكام هذه المادة.

المادة التاسعة عشرة

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من أمانة مؤتمر الشعب العام.

المادة العشرون

يلغى القانون رقم 9 لسنة 84م في شأن تنظيم المؤتمرات الشعبية والقانون رقم (16) لسنة 1992م بشأن الهيكلية الادارية.

المادة الحادية والعشرون

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وفي وسائل الاعلام المختلفة ، ويعمل به من تاريخ نشره .

مؤتمر الشعب العام

صدر في سرت بتاريخ : 17 / شعبان / 1403 و.ر

الموافق : 29 / اى النار / 1423 م

EastLaws.com